الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

28 **ربيع أول** 1440 –6 **ديسمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

عام / الأمير عبدالعزيز بن فهد يستقبل مدير هيئة حقوق الإنسان بالجوف

المصدر: جريدة واس الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
https://www.spa.gov.sa/1849760

»سكاكا 27 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 05 ديسمبر 2018 م واس
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن تركي بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الجوف بمكتبه في الإمارة اليوم, مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة سليمان بن محمود الرشيد.
وبحث سمو نائب أمير منطقة الجوف خلال اللقاء أوجه التعاون بين الإمارة والهيئة، مستعرضاً إيجاز أعمال ومهام الهيئة والدور الذي تقوم به من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
من جهته, أعرب الرشيد عن شكره وتقديره لسمو أمير منطقة الجوف, وسمو نائبه على دعمهما واهتمامهما بقضايا المنطقة, وتسهيل عمل فرع الهيئة ورؤيته الشاملة.

257شكوى لحقوق الإنسان .. 56٪ منها لسعوديين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/602666

المدينة - جدة

استقبلت هيئة حقوق الإنسان خلال شهر صفر المنصرم 257 شكوى، منها 156 لذكور بنسبة 60.7% و101 لإناث بنسبة 39.3، ، وغير السعوديين 113 بنسبة 44%، وتم إنهاء 81 شكوى، بينما 97 بانتظار الرد، و79 %وبلغت شكاوى السعوديين 144 بنسبة 56 .أخرى تحت الدراسة
وبلغ عدد الزيارات التفقدية خلال شهر صفر 91 زيارة كالتالي: 39 لدور التوقيف، 18 للسجون العامة، 7 للجهات الصحية، 6 لدور .الإيواء، 3 لسجون المباحث، 2 لجهات تعليمية، 2 لجهات عدلية، 2 لدور الملاحظة الاجتماعية، 2 للعمل، و10 زيارات لجهات أخرى

،

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1538موثقاً بينهم 12 امرأة يقدمون 12 خدمة للمستفيدين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614315

الرياض – «الحياة» | منذ 14 ساعة في 5 ديسمبر 2018 - اخر تحديث في 5 ديسمبر 2018 / 15:27
كشفت وزارة العدل أن إجمال عدد الموثقين بلغ 1538 موثقاً وموثقة (1512 رجلاً، و26 امرأة)، يقدمون 12 خدمة للمستفيدين.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني وافق أخيراً، على اللائحة الجديدة للموثقين، التي تتوافق مع رؤى وتوجهات الوزارة في إشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق ودعم الموثقين، وإتاحة مزيداً من الصلاحيات لهم وتجويد أعمالهم.
ومنحت اللائحة الموثق حق تقاضي مقابل مالي على ما يوثقه، من دون الإخلال في حق الوزارة في تحديد وتنظيم ذلك، وأجازت له أيضاً توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم بما لا يخل في القوانين الوطنية في البلد المراد إجراء عملية التوثيق فيه، ومن دون إخلال بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.
وتضمنت اللائحة صلاحيات جديدة للموثقين تمثلت في أن يعهد إليهم توثيق العقود، وتوثيق الديون وتسلمها، وبيع وإفراغ العقارات، والرهن وتعديله وفكه، وقسمة المال المنقول، وإصدار الوكالات وفسخها، وعقود الإجارة، وعقود تأسيس الشركات وملاحق التعديل وقرارات ذوي الصلاحية فيها، وإقرار الكفالة الحضورية والغرمية وفكها، والإقرار بالديون وتسلمها والتنازل عنها، والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والعقود الواقعة على المال المنقول.
وعرّفت اللائحة الموثق بأنه من يعهد إليه القيام بأعمال كاتب العدل أو بعضها بموجب رخصة صادرة من وزارة العدل، ونصت على أن تصدر رخصة التوثيق من وزير العدل، وتكون مدتها خمس سنوات.
وفيما يخص معاقبة الموثقين المخالفين؛ شددت اللائحة على عدم إخلال العقوبات الإدارية الواردة في اللائحة في دعوى التعويضات لمن لحقه ضرر أو أي دعوى أخرى أمام الجهة المختصة.
وتأتي هذه اللائحة ضمن جهود وزارة العدل في تطوير وتحديث لوائحها وتنظيماتها وآليات العمل لتكون متواءمة مع مشاريع وخطط الوزارة ومبادراتها التطويرية في قطاعي القضاء والتوثيق.
وتُعد خدمة الموثق التي يمكن الاستفادة منها عبر بوابتها mwathiq.sa من أبرز خدمات وزارة العدل التي أسندتها للقطاع الخاص؛ بهدف تسهيل إجراءات عملية التوثيق على المستفيدين، وأيضاً من أجل دعم الاقتصاد الوطني و«رؤية المملكة 2030».

دورات لتحسين مهارات التعامل مع أطفال "التوحد"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614331

لرياض - «الحياة | «منذ 7ساعات في 5 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 5ديسمبر 2018 / 18:50
يستقبل مركز أبحاث التوحد في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض، 24 مشاركاً من المختصين والأهالي في النسخنين الثانية والثالثة من دورة «فني سلوك مسجل»، خلال شهر كانون الأول)ديسمبر) الجاري، وذلك بعد نجاح النسخة الأول في شهر تشرين الثاني)نوفمبر)، الماضي بمشاركة 12 أخصائية من مدن الرياض، تبوك، الخبر، الظهران، إذ يُقدم البرنامج لمدة أسبوعين بشكل شهري في المركز.
وأكد أخصائي تحليل السلوك التطبيقي المعتمد أحمد عيد، أن هذه الدورة والتي يستفيد منها العاملون في مجال اضطراب طيف التوحد مثل أخصائيي التربية الخاصة والنطق والنفسيين، وأسر الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد تستوفي الشروط العالمية الخاصة بالبورد العالمي لتحليل السلوك التطبيقي والتي تؤهل المشاركين الراغبين للتقدم لاختبار البورد للحصول على درجة فني سلوك معتمد.
وبين أن هذه الدورة تعمل على تحسين قدرات ومهارات المستفيدين للعمل على تطوير المهارات والتعامل مع سلوكيات الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، وذلك بالتدريب على محاور رئيسة كمبادئ تحليل السلوك التطبيقي، قياس السلوك، الرسوم البيانية، التقييم الوظيفي للسلوك وإدارة المشكلات السلوكية وتعليم المهارات.
بدورها، أشارت منسقة برنامج تحليل السلوك التطبيقي في مركز أبحاث التوحد الاخصائية العنود آل سعود، إلى أن هذا البرنامج يقام للمرة الأولى باللغة العربية في السعودية، ما سيسهم في رفع جودة الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد وذويهم.
ولفتت إلى أن البرنامج يأتي ضمن برامج رئيسة أخرى تهدف الى تأهيل اخصائيين في مجال تحليل السلوك التطبيقي على مستويات أعلى، مثل درجة أخصائي حاصل على الماجستير، وأخصائي مساعد حاصل على درجة البكالوريوس في تحليل السلوك حسب تصنيفات البورد العالمي في تحليل السلوك.

«الشورى" يستعيد جدل إغلاق المحطات والصيدليات وقت الصلاة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614346

الرياض – نجود سجدي |منذ 5ساعات في 6 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 5ديسمبر 2018 / 20:37
أعاد مجلس الشورى السعودي اليوم (الأربعاء)، الجدل حول إغلاق المحال خلال وقت الصلاة، وهو جدل ينقسم نحوه السعوديون، سواءً تحت قبة المجلس أو خارجها، بين مؤيد ورافض. إذ طالب عصو لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الدكتور عبدالمحسن آل الشيخ، بتبني توصية عدم إلزام محطات الوقود والصيدليات بالإغلاق في أوقات الصلاة، «من أجل التيسير على الناس أمور دنياهم» بحسب قوله.
وقال في مداخلته: «من الأعذار المبيحة للتأخر عن صلاة الجمعة والجماعة؛ المرض، والسفر»، مضيفاً أن «الحاجة تكون ضرورية للصيدليات ومحطات الوقود، لتزود المسافر بالوقود، أو لحاجته إلى دواء من الصيدلية.«
وطالبت اللجنة في توصيات تقدمت بها إلى المجلس، بدعم جهاز الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر، «لتعزيز دورها الوقائي الميداني والبرامجي الذي تقوم به وفق تنظيمها لضبط السلوك العام ورعاية قيم المجتمع.«
ودعت اللجنة، الهيئة إلى تكثيف جهودها لتعزيز الأمن الفكري في المجتمع، ونشر مبدأ الوسطية والاعتدال، من خلال ما تقدمه الهيئة من برامج وقائية، وكذلك إلى دعم دورها الميداني للقيام بمسؤولياتها.
بدوره، طالب العضو الدكتور علي التميمي بعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، بدمج بعض أفرع الهيئة ومراكزها في المدن الرئيسة، لتقليل النفقات وزيادة عدد العاملين في الميدان.
من جهته، أشار العضو الدكتور عبدالله السعدون إلى غياب الدعم عن الهيئة، حتى بعد التنظيم الجديد الذي أسند إليها اختصاصات جديدة، فيما تم إسناد بعض اختصاصاتها إلى جهات أخرى.
ووافق المجلس في نهاية المناقشة، على منح اللجنة مزيداًً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
وفي موضوع آخر، انتقد أعضاء من «الشورى» اليوم، أداء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على رغم إجماعهم على دورها «الهام» للاقتصاد السعودي، ودورها المأمول في العناية والاهتمام بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وزيادة مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم التنمية المستدامة، وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي، وتحقيق نقلة نوعية في إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين من العمل.
وقال العضو الدكتور سعدون السعدون: «إن إسهام المنشآت الصغير والمتوسطة في اقتصاد المملكة مايزال ضعيفاً سواءً لناحية القدرة على التوظيف أو الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، أو التشابك والترابط مع المنشآت الكبيرة.«
وأضاف أن «وضع هذه المنشآت في خطر، فهي لا تتحمل أي هزة في الاقتصاد أو زيادة في الرسوم، ولا يمكن أن تتحمل أي خسائر نتيجة صغر حجمها ورأس مالها»، لافتاً إلى أن «غالبية المنشآت الصغيرة تخرج من السوق خلال السنوات الخمس الأولى.«
وسأل السعدون عن دور الهيئة في دعم هذه المنشآت، مطالباً الهيئة بدعمها. وقال» :يجب على الهيئة توجيه دفة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة»، مستشهداً في إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017، مبيناً أن «حوالى 452.923 منشأة نسبتها 48 في المئة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تعمل في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وهو قطاع مستورد لا ينتج، لذلك أمام الهيئة تحد كبير، وهو كيفية تحويل غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى منتجة، وليست حلقة وصل بين ما يتم استيراده والمطلوب محلياً.«
ولفت إلى أن نجاح هذه المنشآت مرتبط في دورها الهام في الإنتاج واستهداف خفض الواردات وصناعتها محلياً، في ظل توجه الدولة إلى زيادة المحتوى المحلي باعتباره أحد أهداف »رؤية المملكة 2030»، وعلى الهيئة التركيز على استراتيجية تكامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة.
وأضاف «تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عدم توافر قنوات التمويل المناسبة لهذا القطاع، وبالذات الناشئة والمبتدئة منها، في ظل ارتفاع نسبة المخاطرة، وعدم وجود ضمانات كافية تضمن حقوق جهات التمويل، على رغم ما يبذله برنامج كفالة الذي يعمل تحت اشراف صندوق التنمية الصناعية السعودي.«
وطالب الهيئة بالعمل على تطوير سياسات وأنظمة التمويل الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقويم ومراجعة أداء الصناديق الحكومية التي يفترض أن تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعليها تهيئة المنشآت للدخول بمنتجاتها إلى الأسواق العالمية بالتعاون مع هيئتي المواصفات والمقاييس، والصادرات السعودية.
من جانبه، قال العضو الدكتور سلطان آل فارح: «إن حجم الشركات الصغيرة والمتوسطه يتنامى ويكبر، والهئية لا تستطيع مجارة ذلكً لعدم الاستقلاليه الادارية، وأيضاً عدم وجود عدد كافي من الموظفين والموظفات فيها.«
وأضاف أن «الهيئة لم تقدم حتى الآن شيئاً لتلك المنشآت مثل التنسيق مع الجهات المختلفه لوضع شرائح للرسوم الأخيرة، فيما اهتمام الهئية مركز على المدن الكبرى، بينما أكثر من 40 في المئة من هذه المنشآت خارج تلك المدن»، مشيراً إلى غياب التنسيق الحقيقي لدعم المنشآت مع البنوك ومصادر التمويل المختلف، وطالب بفتح مكاتب في مناطق المملكه «حتى نحارب التستر وندعم الاقتصاد السعودي الذي تشكل غالبيته المنشآت الصغيرة والمتوسطة.«
من جانبه، اعتبر العضو الدكتور خالد السيف أن أكبر دعم يقدم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو بمكافحة التستر في القطاع، ما يعزز من إنتاجيته.
وكانت لجنة الاقتصاد والطاقة في المجلس، طالبت خلال الجلسة، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإسراع في إعداد استراتيجية قطاع التمويل لدعم نمو المنشآت، وتحديد أسباب تعثرها ودراستها، ووضع الحلول المناسبة

حقوق الإنسان في الصحافة

لمعالجتها.
ودعت اللجنة، الهيئة إلى الإسراع في إنجاز المبادرات التي تسهم في تمكين ريادي الأعمال والحاضنات وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الآليات والإجراءات التي ستتخذها لمكافحة ظاهرة التستر التجاري.
مطالبات بتعيين نساء مسعفات في «الهلال الأحمر»
طالبت اللجنة الصحية في مجلس الشورى، هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى الحالات الإسعافية بأسرع وقت.
ودعت اللجنة، الهيئة إلى تكثيف الجهود بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والخيرية لزيادة التوعية والتدريب على دورات الإسعافات الأولية في مناطق المملكة كافة، والتنسيق مع الجهات المعنية للعمل على زيادة المخصصات المالية لسد الاحتياج الإسعافي وزيادة مخصصات التدريب والتأهيل.
وجددت اللجنة، المطالبة بإشراك العنصر النسائي في الخدمات الإسعافية ومواجهة الحالات التي تتطلب تقديم هذه الخدمات، مطالبة «الهلال الأحمر» بدراسة إمكانية رفع مستوى المسعفين لعمل جراحات ضرورية.
إلا أن هذه التوصية لاقت رفض أعضاء، فقال الدكتور عطا السبتي، إن «دور المسعف معروف ولا يمكن ان يتجاوزه ويقوم بعمل الطبيب المختص»، مقترحاً تجهيز سيارات الإسعاف تجهيزاً كاملاً.
وردت الدكتورة نورة المساعد بأن المقصود من الجراحات «تخفيف العناء على المستشفيات، مثل إدخال أنبوب الهواء في حالات الحوداث، وفتح ثقب للأنبوب يعتبر جراحة.«

»نزاهة" تعقد منتداها السابع للاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1723141

شكر معالي نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لمكافحة الفساد الأستاذ عبدالمحسن بن محمد المنيف، صاحبَ السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، على رعايته الكريمة لمنتدى «نزاهة» السابع، للاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2018م، الذي ينطلق الأحد القادم 2 / 4 / 1440هـ، بفندق هيلتون جدة بعنوان «مخاطر الفساد وسبل التعامل معها .«وأشار معاليه إلى أن المملكة لا تألو جهداً للعمل على تعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومشاركة المجتمع الدولي، منها الاحتفاء بهذا اليوم الدولي لمكافحة الفساد من خلال عقد هذا المنتدى.
وأكد معاليه أهمية انعقاد المنتدى لما يطرحه من موضوعات مهمة يناقشها خبراء ومختصون من الداخل والخارج تتناول مخاطر الفساد وسبل التعامل معها، ودعا مؤسسات القطاعين العام والخاص وأفراد المجتمع للتفاعل مع هذه المناسبة .
ويأتي انعقاد هذا المنتدى انطلاقاً من مشاركة المملكة المجتمع الدولي للاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2018م، وإنفاذاً لما تضمنه تنظيم (نزاهة) الذي يقضي بعقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد .ودعت «نزاهة»، المهتمين للحضور والمشاركة في المنتدى والتسجيل من خلال الرابط :http://nazaha.sa/rsr.

«الشورى" يقر مشروع نظام صندوق الاستثمارات لتعزيز الرؤية»

التأكد من قدرات ولياقة الممارسين للاستمرار في العمل الميداني

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/602709

جابر المالكي - الرياض

وافق مجلس الشورى أمس على مشروع نظام صندوق الاستثمارات العامة بعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد الطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مشروع النظام.

ويأتي مشروع النظام تماشيا مع رؤية المملكة 2030 وتطلعات صندوق الاستثمارات العامة بأن يصبح أحد أكبر الصناديق الاستثمارية السيادية على مستوى العالم، ولتعزيز دور الصندوق في تحقيق أهداف رؤية المملكة، حيث تضمن مشروع نظام صندوق الاستثمارات العامة)المعدل) تغييرات جوهرية وعديدة على نظام صندوق الاستثمارات العامة الحالي الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/24 وتاريخ 1391/6/25هـ، وذلك بزيادة عدد مواد النظام من 10 إلى 32 مادة، وأن تكون له شخصية اعتبارية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري. وطالب المجلس في قرار آخر اتخذه خلال الجلسة هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتأكد من قدرات ولياقة الممارسين الصحيين للاستمرار في العمل الميداني الإسعافي، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للعمل على زيادة المخصصات المالية لسد الاحتياج الإسعافي وزيادة مخصصات التدريب والتأهيل. ودعا المجلس في قراره الهيئة إلى تكثيف الجهود بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والخيرية لزيادة التوعية والتدريب على دورات الإسعافات الأولية في كل مناطق المملكة. كما طالب المجلس هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى الحالات الإسعافية بأسرع وقت. كما طالب مجلس الشورى في قرار آخر بدعم المركز الوطني للوثائق والمحفوظات ماديا وبشريا بما يمكنه من القيام بأعبائه ومهامه، وإحداث بناء مستقل للمركز يتوفر فيه الأمن والسلامة والسعة لاستيعاب جميع الوثائق التاريخية وغير التاريخية، ويكون الوصول إليه سهلا وميسورا عوضا عن مقره الحالي.

تعزيز الدور الميداني لـ «الأمر بالمعروف»

ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائي، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 1438/1439هـ. وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بدعم جهاز الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتعزيز دورها الوقائي الميداني والبرامجي الذي تقوم به وفق تنظيمها لضبط السلوك العام ورعاية قيم المجتمع.كما طالبت اللجنة الهيئة بتكثيف جهودها لتعزيز الأمن الفكري في المجتمع ونشر مبدأ الوسطية والاعتدال من خلال ما تقدمه الهيئة من برامج وقائية.

معالجة تلوث المياه السطحية والجوفية

طالب المجلس وزارة البيئة والمياه والزراعة بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لمعالجة تلوث المياه السطحية والجوفية لجميع مناطق المملكة، وسرعة تنفيذ نتائج الدراسة المتعلقة بإنشاء شبكة نقل للمياه تربط مناطق المملكة وتوفير الدعم المالي لها.

وشدد المجلس على الوزارة بالسعي إلى إنشاء مركز وطني لكفاءة استخدام المياه، وإيجاد برامج علمية مشتركة بين الوزارة والجامعات والقطاع الخاص تهدف إلى تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية لتلبية متطلبات سوق العمل في مجالات البيئة والمياه والزراعة.

ودعا المجلس الوزارة إلى إطلاق مبادرة تهدف إلى تحويل قطاع الماشية من الأسلوب التقليدي في التربية إلى صناعة تعتمد على الأساليب الحديثة، وتضمين تقاريرها القادمة نسب الإنجاز المتحققة في مبادرات برامج التحول الوطني لقطاعات الوزارة.

تحديد أسباب تعثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإسراع في إعداد استراتيجية قطاع التمويل، لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحديد أسباب تعثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودراستها، ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها. ودعت اللجنة في توصياتها الهيئة إلى الإسراع في إنجاز المبادرات التي تسهم في تمكين رياديي الأعمال والحاضنات وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الآليات والإجراءات التي ستتخذها لمكافحة ظاهرة التستر التجاري.

اعتداء على وكيل مدرسة بالطعن والضرب في الطائف.. و"التعليم" تحقق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1690466

محمد الزيادي (الطائف)

شكلت إدارة تعليم الطائف لجنة عاجلة للتحقيق في حيثيات تعرّض وكيل مدرسة ابتدائية للضرب والطعن، من شقيق أحد الطلاب بعد منع الوكيل السماح باستئذانه لطالبين من أقاربه.

وأوضح لـ«عكاظ» المتحدث باسم تعليم الطائف عواض الخديدي أن شقيق طالب اعتدى على وكيل المدرسة أثناء اليوم الدراسي، عند محاولته الاستئذان لطالبين من أقاربه ورفض وكيل المدرسة السماح بإخراجهما دون ولي أمرهما حسب النظام، حيث تعرض للضرب والطعن بآلة حادة، مشيراً إلى أن حالته الصحية مستقرة ولله الحمد، وتم إبلاغ الجهات الأمنية التي باشرت متابعة القضية، فيما وجه مساعد المدير العام للشؤون التعليمية فهاد الذويبي بتشكيل لجنة للتحقيق في حيثيات الواقعة، والرفع بتقرير مفصل عنها تمهيدا لاستكمال الإجراءات النظامية حيالها.

من جهتها، علمت «عكاظ» أن شرارة الخلاف انطلقت بتبرير شقيق الطالب في بداية الأمر طلب الاستئذان للطالبين بهطول أمطار وتلبّد السماء بالغيوم وقتها، فتداعى الشد والجذب ليعتدي بالضرب على الوكيل، ووفق مصادر «عكاظ» فإن هذا الاعتداء الثاني الذي يتعرض له الوكيل من أقارب المعتدي، حيث تعرض لضرب قبل عام وبعد وصول القضية إلى الجهات الأمنيه تم التنازل ودياً.

وباشرت الدوريات الأمنية المدرسة على الفور، وتم إرسال الوكيل للمستشفى وتماثل للشفاء، فيما بدأت الجهات الأمنية فتح ملف التحقيقات.

"العيسى": لجنة وزارية تعمل لمعالجة أوضاع الخريجين ومَن ينتظرون الوظائف

أكد أنها تعمل منذ أكثر من عام وقطعت شوطًا طويلاً لوضع الحلول لهم

المصدر: جريدة سبق الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
https://sabq.org/LZPtQS

عبدالحكيم شار -الرياض
كشف وزير التعليم، الدكتور أحمد العيسى، أن اللجنة الوزارية المعنية بوضع الحلول لمنتظري الوظائف ومعالجة أوضاعهم قد قطعت شوطًا جيدًا، وهي تعمل منذ أكثر من عام على وضع الحلول لهم.
وتفصيلاً، أوضح الدكتور "العيسى" خلال مشاركته في الجلسة الرئيسية من المؤتمر الدولي لتقويم التعليم صباح أمس الأربعاء، ردًّا على وجود منظومة لإمكانية إعادة تأهيل الخريجين مع شح الوظائف لاستثمار هذه الثروة الوطنية، أن هناك لجنة وزارية معنية بسياسات سوق العمل، يرأسها وزير الاقتصاد، بعضوية وزراء التعليم والعمل والخدمة المدنية والتجارة.
وتابع: هذه اللجنة تعمل منذ أكثر من عام على وضع حلول لمن ينتظرون الوظائف في سوق العمل بكيفية معالجة وضعهم، وإعادة تأهيلهم، وتوجيههم إلى قطاعات معينة في السوق.
وأضاف: الجانب الثاني هو كيفية مواءمة سياسات سوق العمل؛ لتكون محفزة أكثر لتوفير وتوطين الوظائف. مشيرًا إلى أن اللجنة الوزارية قطعت شوطًا جيدًا في هذا الجانب، وتعمل بشكل سريع. متأملاً أن تكلل جهودها بالنجاح.
وأفاد العيسى بأن وزارة التعليم تعمل من خلال منظومة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتحقيق الرؤية ببرنامج تنمية القدرات البشرية الذي يُعنى بقطاع التعليم والتدريب، وتطوير منظومة التعليم، وتطوير قدرات الشباب السعودي.. وهو يسير باتجاه إقراره قريبًا.
وأكد العيسى أن الوزارة لديها عدد كبير من المبادرات في برنامج جودة الحياة، و3 مبادرات رئيسية في برنامج تعزيز الشخصية الوطنية.

وزارة العدل والتقنيات الجديدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع اول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م *
http://www.alriyadh.com/1723248

عبدالله السبيعي

خلال العامين الماضيين تجاوزت القضايا العمالية في وزارة العدل ما يقارب 120 ألف قضية ومن تلك الفترة إلى يومنا هذا لاحظ الجميع التطور الملحوظ في وزارة العدل التي أصبحت مثالاً يحتذى به في تسهيل الإجراءات من خلال استخدام التقنية والعمل وفقاً لرؤية المملكة، والاستمرار في العمل على أهدافها فقد قامت وزارة العدل بتدشين المحاكم العمالية بمختلف مناطق المملكة والمتخصصة بالفصل في المنازعات العمالية وذلك بحضور معالي الدكتور وليد الصمعاني وزير العدل ووزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي، حيث تم إطلاق 7 محاكم عمالية و27 دائر عمالية ابتدائية و9 دوائر استئناف عمالية، ويعمل بها 104 من القضاة و99 ملازماً قضائياً وهي تختص بالمنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والمنازعات المتعلقة بالعقود التأديبية والدعاوى المرفوعة لتطبيق نظام العمل والمنازعات المترتب على الفصل من العمل، وتعتبر المحاكم العمالية قضاءً متخصصا جديدا في المملكة.

وتهدف المحاكم العمالية إلى تعزيز فرص الاستثمار بالمملكة وتحقيق التميز القضائي العمالي وتقليص وقت التقاضي في القضايا العمالية وأيضا إتمام التعامل الرقمي في المنازعات، حيث يساهم القضاء المتخصص في رفع جودة ودقة الأحكام وسرعة إنجازها، بالإضافة الى تعزيز ونشر ثقافة الحقوقية والقانونية، كما أن الاستئناف المتاح يمكن لأي من أطراف القضية طلب حكم الاستئناف بالشكل الإلكتروني عبر 9 دوائر عمالية ثلاثية في 6 محاكم استئناف بمختلف مناطق المملكة .

ما نراه من قفزات تطويرية هدفها النهوض بالقضاء جاءت بفضل الله ثم اهتمام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده بالجوانب القضائية واكتمال منظومة القضاء المتخصص في عهده بعد انتقال القضاء التجاري للقضاء العام والآن إلى العمالي، القضاء يخدم كل الموظفين والبالغ عددهم 12 مليون موظف في القطاع الخاص سواء كان الموظف سعوديا أو أجنبيا وذلك بهدف توفير بيئة عمل أكثر أماناً للموظف، حيث وفرت المحاكم العمالية الترجمة لثلاث لغات)العربية - الإنجليزية - أردو) وذلك لترسيخ العدالة في قطاع العمل والأعمال في بيئة منظمة لأصحاب الأعمال وتعزيز فرص الاستثمار في المملكة .

ختاماً نستطيع القول إن رقمنة المحاكم العمالية هدفها تقليص أمد التقاضي بشكل واضح وأن الخدمات الرقمية ستنجز القضايا دون أوراق أو أختام، ويتم ذلك بخطوات محسوبة تهدف إلى السير نحو خطة التحول الرقمي والرؤية للمملكة 2030، والتي بلا شك يؤمن بها الجميع ويعملون على تحقيقها بعد توفيق الله وتضافر الجهود في جميع القطاعات الخاصة والعامة لنرى بلادنا في القمة دائماً وأبداً والقادم أجمل بإذن الله.

التعاون الدولي للعدالة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1723169

د. أحمد الجميعة

بات الخطاب العدلي السعودي أكثر انفتاحاً ومرونة في التعاطي مع القوانين والأنظمة الدولية، والتواصل مع مؤسساتها الرسمية في كثير من دول العالم، والرغبة في الإفادة من تجاربها التنظيمية والتقنية والحقوقية بما لا يتعارض مع نظامه القضائي المستند على أحكام الشريعة الإسلامية.

وتأتي هذه الخطوة تأكيداً على أن القضاء في المملكة نظاماً وتطبيقاً يتسع في رؤيته وتوجهه إلى كل ما هو مفيد لتطويره، وتمكينه من حضوره بين القوانين الدولية، بل والإفادة من إجراءاته ومبادراته النوعية في حفظ الحقوق، وسرعة الفصل في المنازعات، وهو ما انعكس في تقدم المملكة عالمياً في مؤشر تسجيل الملكية العقارية من المركز 32 إلى المركز 24، والتقدم في مؤشر إنفاذ العقود من المرتبة 105 إلى 83 عالمياً، والتحول الرقمي في القطاعات العدلية بنسبة 100%.

وتواصل وزارة العدل تحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال التعاون الدولي، من خلال الشراكة مع الدول والمؤسسات العالمية في مجال الخدمات العدلية وتبادل المعلومات والخبرات، إلى جانب التطوير في المجالات التنظيمية والتقنية والحقوقية والبشرية، والانفتاح على القوانين الدولية، كذلك الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والهدف من كل ذلك هو تحقيق رؤية المملكة 2030 عالمياً، وتحسين تصنيفها في المؤشرات العالمية للبنك الدولي، وإبرام عشر اتفاقيات مع المؤسسات الدولية قبل العام 2020.

لقد ساهمت وزارة العدل في أن تكون شاهد عيان على أن السعودية الجديدة منفتحة على العالم حتى في أهم المؤسسات المستقلة بحكمها، وبعثت برسالة اطمئنان مهمة إلى المستثمرين في العالم من أن النظام القضائي السعودي يحتوي على ضمانات قضائية متوافقة مع معايير المحاكمة العادلة المعتمدة دولياً، ويصدر أحكامه وفق درجتين للتقاضي الابتدائية والاستئناف، إلى جانب أن النزاعات التجارية بالمملكة تمضي في مسارين اثنين، هما: حل النزاع في المحكمة التجارية المتخصصة، أو من خلال المركز السعودي للتحكيم التجاري الذي يُعنى بدرجة كبيرة بسرعة تسوية المنازعات ومرونة الإجراءات وفعاليتها، وإنشاء محاكم متخصصة لتنفيذ الأحكام لضمان سرعة التنفيذ وحفظ الحقوق.

لقد أظهر الخطاب العدلي السعودي مصداقية في توجهاته نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المملكة وتحفيز المستثمرين للمشاركة في مشروعات التحول العملاقة في المملكة، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، كما تركت منجزات الوزارة على أكثر من صعيد انطباعاً مريحاً لدى المستثمر الأجنبي تجاه المكانة الدولية للقضاء السعودي فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام بكل حزم وقوة، وإعادة الحقوق لأصحابها، وتطبيق القانون على الجميع.

كاريكاتير

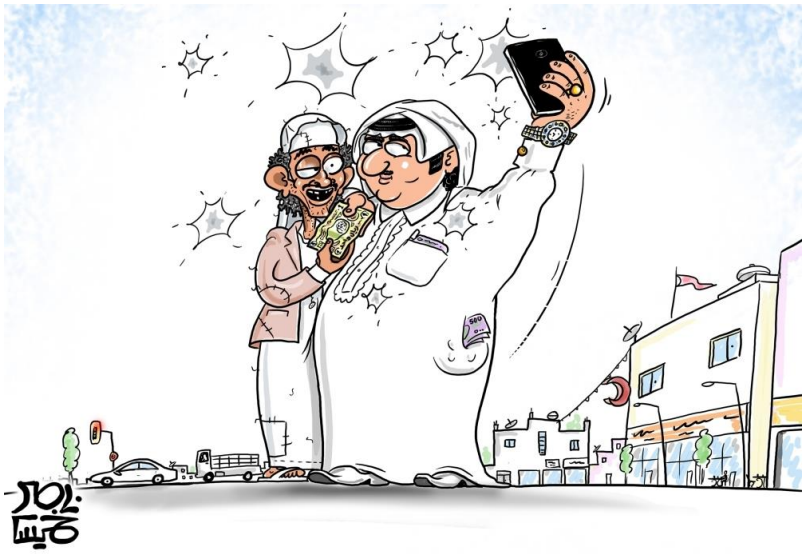

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4614395

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 28 ربيع أول 1440هـ - 6 ديسمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/12/05/article_1501686.html